وزارة النقل

الرصـــــد الإعلامي

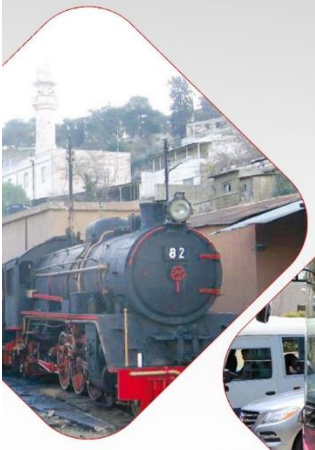

التاريخ

الخميس 2026/2/19

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.سلطة منطقة العقبة تطلق حزمة حوافز تشجيعية لكافة القطاعات الاقتصادية والعقارية في العقبة	4+3	خبر صحفي
2.اقتصاديون: تعديلات الضمان الاجتماعي حماية للأجيال وتعزيز للاستدامة المالية	6+5	خبر صحفي
3.البلبيسي: إنشاء أكاديمية الإدارة الحكومية يتسق مع تحديث القطاع العام	7	خبر صحفي
4.الخدمة والإدارة العامة " تطلق استبانة قياس آراء حول عدد أيام الدوام الرسمي	8	خبر صحفي
5.الخدمة والإدارة العامة" تختتم جلسات تشاورية لاعتماد أطر الكفايات الفنية للوظائف النمطية	9	خبر صحفي
6.أمانة عمان: صيانة أنفاق وجسور في 24 تقاطعا	10	خبر صحفي
7.طقس بارد اليوم وارتفاع حتى السبت	11	خبر صحفي

سلطة منطقة العقبة تطلق حزمة حوافز تشجيعية لكافة القطاعات الاقتصادية والعقارية في العقبة

العقبة 18شباط (بترا)- قرر مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة اطلاق حزمة من الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمطورين العقاريين والمواطنين ضمن التوجهات الاستراتيجية الهادفة لتنشيط الإعمار وتعزيز البيئة الاستثمارية ودعم المشاريع الاقتصادية والعقارية التي تساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية والسياحية والتجارية والاجتماعية والعمرانية المستدامة، اضافة لتوفير فرص عمل جديدة في العقبة.

أولاً : اعتماد معادلات جديدة لاحتساب عوائد إعادة التنظيم عن تعديل صفة الاستعمال والارتفاعات والمساحات المكتسبة، بهدف تشجيع المطورين والمواطنين على الإعمار، من خلال مراجعة قيم عوائد إعادة التنظيم التي تأثرت بتعديل الأسعار الإدارية للأراضي، واعتماد معادلات وزن مرنة جديدة تراعي الفروقات بين الأبنية القائمة والمشاريع المقترحة.
المعادلات المعتمدة:
.1معادلة عوائد إعادة التنظيم عن تعديل صفة الاستعمال:
الفرق بين السعر الإداري للأرض للاستعمال المعتمد والسعر الإداري للأرض بعد تعديل الاستعمال المطلوب × مساحة الأرض × 25.%

)حافز تخفيض بنسبة 75.(%
.2معادلة الارتفاع المكتسب:
(الارتفاع المكتسب ÷ الارتفاع قبل التعديل) × السعر الإداري × مساحة الأرض × معامل وزن الحكم (بنسبة 10% للقائم و5% للمقترح).
)حافز تخفيض بنسبة 66% للأبنية للقائمة وبنسبة 75% للابنية المقترحة.(

.3معادلة المساحات المكتسبة:
(المساحة المكتسبة ÷ المساحة الطابقية قبل التعديل) × السعر الإداري × مساحة الأرض × معامل وزن الحكم(بنسبة 10% للقائم و5% للمقترح).
)حافز تخفيض بنسبة 66% للأبنية للقائمة وبنسبة 75% للابنية المقترحة(

ثانيا: تقديم حزمة من الحوافز التشجيعية الإضافية المتعلقة بعوائد إعادة التنظيم المرتبطة بسرعة إنجاز المشاريع، بما يسهم في دعم المطورين العقاريين وتحفيز الاستثمار الاقتصادي والعقاري وتحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي ضمن التوجه الاستراتيجي للمنطقة.

الحوافز المعتمدة حسب مدة إنجاز المشروع:

.1منح حافز بنسبة (90%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (12 شهراً) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على إذن الإشغال.
.2منح حافز بنسبة (70%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (18 شهرا) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على إذن الإشغال.
.3منح حافز بنسبة (50%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (24 شهراً) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى

الحصول على إذن الإشغال.
.4منح حافز بنسبة (30%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (30 شهراً) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على إذن الإشغال.

ويأتي هذا القرار في سياق توجه السلطة نحو تهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة وتقديم أدوات تحفيزية عملية تسهم في تسريع تنفيذ المشاريع، وتعزيز النشاط الاقتصادي والتطوير العقاري، ودعم مسيرة التنمية المستدامة والشاملة لكافة القطاعات في العقبة.

ثالثا: تخفيض بدلات المواقف للاستعمالات السكنية وغير السكنية في العقبة بهدف تحسين الجدوى الاقتصادية على المواطنين والمطورين العقاريين والمستثمرين وفي حال تعذر توفيرها يتم استيفاء بدلات المواقف.

أولاً: الاستعمالات غير السكنية.
تخفيض بدلات المواقف للاستعمالات غير السكنية وفق الآتي:
-1التجاري والفندقي والسياحي ومتعدد الاستعمال (لتصبح 3000 دينار بدلا من 5000 دينار).
-2مناطق التطوير (الشلالة والخزان والبلدة القديمة وصلاح الدين) (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500دينار).
-3السكنية الخامسة والسابعة والثامنة (لتصبح 2100 دينار بدلا من 3500 دينار).

-4التجاري ضمن باقي المناطق السكنية (لتصبح 1500 دينار بدلا من 2500 دينار).
-5الصناعي (لتصبح 1500 دينار بدلا من 2500 دينار).
-6المستودعات والتخزين والحرفي (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500دينار).
-7المستشفيات والمراكز الطبية والتعليمي (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500دينار).
-8الاستعمالات الحكومية (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500دينار).
-9الشاطئ الأوسط (القطع على الشاطئ والأراضي الداخلية) الغاء البند
وتضمينه للقطع التجاري والفندقي والسياحي ومتعدد الاستعمال (لتصبح 3000 دينار بدلا من 8000 دينار).
-10الشاطئ الأوسط (شارع الكورنيش) الغاء البند وتضمينه للقطع التجاري والفندقي والسياحي ومتعدد الاستعمال (لتصبح 3000 دينار بدلا من 10000 دينار).

ثانياً: الاستعمال السكني
حدّد المجلس قيماً مخفضة لبدلات المواقف في مختلف المناطق السكنية في العقبة، مع مراعاة المواقع المختلفة وحسب جداول معدة لهذه الغاية، حيث يمكن الاطلاع عليها لدى الجهة المعنية بتراخيص الاعمار في السلطة.

ثالثاً: الأراضي غير المتصلة بطريق عام.
بخصوص قطع الأراضي التي ليس لها اتصال بطريق عام إلا من خلال ممر مشاة عام أو درج عام فيتم استيفاء بدلات المواقف حسب الآتي:
-1في الاستعمال السكني لا يستوفى من المالك بدلات المواقف في حال كان عدد الشقق أربعة أو أقل، وفي حال زيادة عدد الشقق عن أربعة فيتم استيفاء بدلات المواقف التي تزيد عن الشقق الإضافية، وحسب الجداول المعتمدة في السلطة.
-2في الاستعمال غير السكني لا يستوفى من المالك بدلات المواقف عن أول (50 %) من المساحة الطابقية المعتمدة تنظيمياً لكامل مساحة القطعة في كلّ منطقة، وعلى أن تستوفى بدلات المواقف عن المساحات الطابقية المتبقية وحسب الجداول المعتمدة في السلطة.

اقتصاديون: تعديلات الضمان الاجتماعي حماية للأجيال وتعزيز للاستدامة المالية

عمان 18 شباط (بترا) - أكد اقتصاديون أن تعديلات قانون الضمان الاجتماعي وبخاصة المتعلقة برفع سن التقاعد تدريجيا وتوسيع قاعدة المشتركين، ستسهم في تحقيق وتعزيز الاستدامة المالية طويلة الأمد للضمان من دون الإخلال بالعدالة الاجتماعية.

وقالوا لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن هذه التعديلات التي سيستمر الحوار حولها قبل دفعها لمجلس النواب تتوافق مع توجهات العديد من الدول العربية والأجنبية نحو إعادة هيكلة أنظمة التقاعد لديها، والمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي يشهدها العالم منذ عقود.

وشددوا على أن التعديلات التي أقرت على قانون الضمان الاجتماعي بعد جولة الحوار الأولى التي تمت حوله، تحمل في طياتها حماية للأجيال القادمة ومعالجة لأهم التحديات التي توثر على المركز المالي لمؤسسة الضمان الاجتماعي لا سيما التقاعد المبكر.

ويهدف مشروع القانون المعدِّل لقانون الضَّمان الاجتماعي لسنة 2026، الذي أقره مجلس الوزراء يوم أمس، بحسب الأسباب الموجبة له، إلى تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيعها بشمول فئات جديدة، وتحقيق التوازن بين حقوق المؤمَّن عليهم، وتعزيز استدامة النظام التأميني.

ووفقا للأسباب الموجبة لمشروع القانون تم توسيع مظلَّة الحماية الاجتماعية من خلال إلزامية شمول فئات جديدة تتواءم مع أنماط وأشكال العمل الجديدة وكذلك الأمر بالنسبة للانتساب الاختياري.

كما تم اعتماد نهج التدرج في رفع سن الشيخوخة بواقع 6 شهور سنويا، ليصل بحده الأقصى إلى 65 عاما للذكر و60 عاما للأنثى، بحيث يبدأ هذا التدرج اعتبارا من 2028/1/1.

وقال مدير عام غرفة صناعة الأردن الدكتور حازم الرحاحلة إن التحديات التي يمر بها الضمان الاجتماعي لا يمكن النظر إليها بوصفها حالة استثنائية ينفرد بها الأردن دون غيره، فالمتغيرات الاقتصادية والديموغرافية التي يشهدها العالم منذ عقود، وتلك المتوقعة خلال المرحلة المقبلة، دفعت العديد من الدول، ولا سيما المتقدمة منها، إلى إجراء تعديلات دورية على تشريعات الضمان الاجتماعي، وفي كثير من الحالات كانت هذه التعديلات أكثر عمقا وحدّة مما هو مطروح حاليا في مشروع القانون المعدل.

وأضاف أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع، مقابل انخفاض معدلات الإنجاب، وما يترتب على ذلك من تزايد نسبة كبار السن مقارنة ببقية السكان، واختلال العلاقة بين الاشتراكات المحصلة والرواتب التقاعدية المدفوعة، تمثل جميعها ضغوطا هيكلية تثقل كاهل منظومات الضمان الاجتماعي في معظم دول العالم.

وتابع، اليوم نقف أمام حاجة ملحة للتعامل مع هذه التحديات بصورة استباقية ومسؤولة، فتأجيل المعالجة سيؤدي حتما إلى فرض إصلاحات أكثر عمقا وحدة في المستقبل، ولعل المسألة الأكثر أهمية في هذا السياق تتمثل في مبدأ التدرج الذي يتضمنه مشروع القانون المعدل، فطالما أن هذا المبدأ حاضر، فإن تفاصيل وآليات تطبيقه تظل مجالا مشروعا للنقاش والحوار البناء.

وشدد الرحاحلة على أن يتم بموازة ذلك، التوسع في أدوات الحماية المكملة، وفي مقدمتها التوسع في منافع تأمين التعطل عن العمل بصورة ملموسة للفئات التي ستشملها التعديلات المقترحة، إضافة إلى مراجعة أحكام قانون العمل بما يوفر مظلة حماية أوسع للعاملين، ويحقق توازنا أفضل بين متطلبات الاستدامة المالية وضمان العدالة الاجتماعية.

من جانبه، أكد المدير العام لجمعية رجال الأعمال الأردنيين طارق حجازي، أن الاتجاهات الراهنة في عدد من الدول نحو إعادة هيكلة أنظمة التقاعد تنطوي على آثار اقتصادية متباينة تتطلب إدارة متوازنة.
وأوضح حجازي أن الجوانب الإيجابية لهذه السياسات تتمثل في تعزيز استدامة صناديق التقاعد، وتخفيف الضغوط على المالية العامة، وزيادة مشاركة القوى العاملة في النشاط الاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ويعزز ثقة المستثمرين واستقرار بيئة الأعمال.
وبين أن رفع سن الإحالة إلى التقاعد بشكل تدريجي يسهم في زيادة حجم القوى العاملة الفاعلة، ويحد من تسارع كلفة الإنفاق على أنظمة التقاعد، فيما يعزز توسيع قاعدة المشتركين تدفقات الاشتراكات ويقوي الملاءة المالية للصناديق، ويوفر حيزا ماليا للإنفاق التنموي والاستثماري.
بدوره، قال الخبير في الشأن الاقتصادي منير ديه إن التعديلات التي اقرتها الحكومة على قانون الضمان الاجتماعي تحمل في طياتها حماية للأجيال القادمة ومعالجة لأهم التحديات التي توثر على المركز المالي للمؤسسة وهي التقاعد المبكر وكذلك التشدد بحالات التهرب من الاشتراك في مظلة التأمينات الاجتماعية.
وقال "الدراسة الاكتوارية التي أجرتها مؤسسة الضمان الاجتماعي أشارت إلى قرب الوصول لنقطة التعادل الاولى بعد اقل من اربع سنوات وأن نسبة التقاعد المبكر وصلت لاكثر من 64 بالمئة من اجمالي اعداد المتقاعدين بينما تبين الدراسات العالمية عدم تجاوز هذه النسبة لاكثر من 25 بالمئة، كما بينت ان فاتورة التقاعد المبكر تجاوزت 61 بالمئة من قيمة اجمالي رواتب المتقاعدين."
وتابع "بعد الدراسة التي اجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي اخذت بعين الاعتبار مختلف مؤسسات المجتمع المدني والعديد من اصحاب الاختصاص وحرصا على استدامة الاستقرار المالي لموسسة الضمان الاجتماعي والابتعاد قدر الامكان عن الوصول إلى نقطة التعادل، كان لا بد من اجراءات وتعديلات واضحة على قانون الضمان الاجتماعي من خلال رفع سن التقاعد المبكر وزيادة اعداد المشمولين تحت مظلة الضمان الاجتماعي وإصلاحات هيكلية في مؤسسة الضمان الاجتماعي."
واكد ديه ضرورة النظر إلى التعديلات المقترحة من الحكومة على قانون الضمان الاجتماعي بإيجابية كونها تأتي في مرحلة تتطلب جراحات عميقة حماية لهذا المكتسب الذي ينظر إليه الأردنيون كحماية اجتماعية وأمان لمستقبلهم وللأجيال القادمة.
من جهته، قال الخبير التنموي الدكتور محمد الفرجات أن أنظمة الضمان الاجتماعي ليست صناديق ادخار فحسب، بل هي منظومة أمان اجتماعي تمسّ الاستقرار الأسري وسوق العمل ومستقبل الأجيال.
وأشار إلى أنه من الضروري عند بحث أي تعديل أن تُؤخذ بعين الاعتبار المؤشرات الديموغرافية، وفي مقدمتها متوسط العمر المتوقع للسكان، وطبيعة سوق العمل، ونسب البطالة بين الشباب.
وبين أن حماية أموال المشتركين يجب أن تبقى خطاً أحمر، بحيث لا يُسمح بأي تغوّل أو استخدام غير مدروس لأموال صندوق الضمان، باعتبارها ملكاً للمشتركين والمتقاعدين.
وأشار إلى أهمية تعزيز أصول واستثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي عبر مشاريع إنتاجية وتنموية وطنية مدروسة تحقق هدفين متلازمين: عوائد مالية حقيقية للصندوق، وتنشيط الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص عمل.

بترا

البلبيسي: إنشاء أكاديمية الإدارة الحكومية يتسق مع تحديث القطاع العام

عمان 18 شباط (بترا)- قالت وزيرة دولة لتطوير القطاع العام المهندسة بدرية البلبيسي، إن إنشاء الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية، جاء مواكبة لمتطلبات الدولة الحديثة وتسارع برامج التحول الرقمي عالميا والأولويات الوطنية في التكنولوجيا المتقدمة، بما يضمن مواءمة بناء القدرات الحكومية مع التوجهات في الرقمنة والبيانات والذكاء الاصطناعي والاقتصاد المعرفي، ويتسق مع أولويات وأهداف البرنامج التنفيذي الثاني لخارطة طريق تحديث القطاع العام.(2026-2029)

وأضافت البلبيسي في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، إن إنشاء الأكاديمية التي أقر مجلس الوزراء الأسباب الموجبة لمشروع نظامها أمس الثلاثاء، وتعد الخلف القانوني والواقعي لمعهد الإدارة العامة، يهدف إلى تطوير منظومة حديثة ومرنة لبناء القدرات الحكومية، قائمة على تعزيز الكفايات والمهارات بما يواكب الاتجاهات العالمية، وإرساء منظومة مرنة للتعلم، وتوسيع فرص الوصول إلى التدريب، وضمان استدامة التطوير المهني عبر مسارات تراكمية، تسهم في تنمية الكفايات القيادية والإدارية والفنية والسلوكية لموظفي القطاع العام.

وبينت أن مشروع نظام الأكاديمية يهدف إلى إلى توحيد الأطر والمعايير الوطنية لاعتماد المناهج والبرامج وتقنيات التعليم ومزودي خدمات التدريب للجهات الحكومية، والحد من الازدواجية ورفع كفاءة الإنفاق وتطوير التعلم الرقمي والتعلم المدمج.

وأشارت إلى أن الأكاديمية ستنتقل من نموذج الدورات التدريبية المتفرقة إلى منظومة وطنية متكاملة لبناء القدرات، ترتبط بالمسارات المهنية وأولويات التحديث، بحيث تكون رافعة لتطوير عمل الحكومة ورفع كفاءتها، وبناء قدرات وطنية قابلة للتعلم مدى الحياة، لتمكين الموظفين من تطوير مهاراتهم ومعارفهم طوال مسيرتهم الوظيفة، بما يعزز موضع الأردن كشريك إقليمي موثوق في الإدارة الحكومية الحديثة.

ولفتت إلى اعتماد الأكاديمية لنموذج تشاركي بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص؛ يمكن الشركات الأردنية من تقديم حلول تعليمية مبتكرة، ويؤهلها للمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، بما يعزز اقتصاد المعرفة ويجعل الاستثمار في رأس المال البشري الحكومي مشروعا وطنيا ذا أثر مباشر على أداء الدولة والاقتصاد.

وحول الترتيبات الإدارية للانتقال من معهد الإدارة العامة إلى الأكاديمية أكدت البلبيسي، أن إنشاء الأكاديمية في إطار التحول البنيوي لدور ووظيفة المعهد، لا يترتب عليه أي مساس بحقوق موظفيه، مبينة أنه سيتم تقييم قدرات الموظفين في ضوء طبيعة عمل الأكاديمية ومتطلباتها، وتسكينهم في المواقع التي تتناسب مع خبراتهم وكفاياتهم داخل الأكاديمية أو خارجها، إلى جانب إتاحة فرص تطوير مهني وتدريبي لمن يمتلك الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة، بما يضمن مواءمة قدراتهم مع الأدوار الجديدة ضمن الإطار المؤسسي المطور.

وأكدت أن التعامل مع أوضاع موظفي المعهد سيجري وفقا لأحكام نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام، إذ ستتشكل لجنة وزارية استنادا إلى المادة (143) من النظام، لتتولى دراسة واقع موظفيه بشكل شامل، موضحة أن هذا الإجراء يأتي ضمن نهج مؤسسي منظم، يهدف إلى حماية حقوق الموظفين والاستفادة من خبراتهم، وتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية، وبما ينسجم مع أهداف تحديث القطاع العام.

بترا

الخدمة والإدارة العامة " تطلق استبانة قياس آراء حول عدد أيام الدوام الرسمي

عمان 18 شباط (بترا)- أطلقت هيئة الخدمة والإدارة العامة، الأربعاء، استبانة لقياس آراء موظفي القطاع العام حول عدد أيام الدوام الرسمي، بما في ذلك دراسة تنظيم أسبوع العمل، خاصة خيار الدوام لـ4 أيام عوضا عن 5 أيام عمل، بواقع 8 ساعات و45 دقيقة يوميا، أي بزيادة ساعة و45 دقيقة عن مدة الدوام اليومي الحالي.

وبينت الهيئة أنه يمكن للموظفين المشاركة بآرائهم من خلال الرابط: https://consult.spac.gov.jo/Survay/ survay_list.php، منوهة إلى أنه يستثنى من هذه الدراسة شاغلي الوظائف التعليمية، والوظائف الطبية، والرعاية الصحية في وزارة الصحة.

وأوضحت الهيئة أن إطلاق الاستبانة يأتي تنفيذا لتوجيهات رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، التي أكدت أهمية الاستماع لآراء الموظفين قبل اتخاذ أي قرارات تنظيمية محتملة، وفي إطار الجهود الرامية إلى تطوير بيئة العمل وتعزيز كفاءة الإدارة العامة، مشيرة إلى أن مشاركة آراء الموظفين تسهم في بناء قرارات مؤسسية قائمة على البيانات.

بترا

هيئة الخدمة والإدارة العامة
SERVICE AND PUBLIC ADMINISTRATION COMMISSION (SPAC)

الخدمة والإدارة العامة" تختتم جلسات تشاورية لاعتماد أطر الكفايات الفنية للوظائف النمطية

عمان 18 شباط (بترا)- اختتمت هيئة الخدمة والإدارة العامة، الأربعاء، سلسلة من الجلسات التشاورية المتخصصة التي عقدت لمناقشة مسودات أطر الكفايات الفنية للوظائف النمطية في القطاع العام، ضمن مراحل تنفيذ مشروع تطوير الأطر، تمهيدا لاستكمال إجراءات اعتمادها وتطبيقها وفق أفضل الممارسات، وبما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي والارتقاء بمنظومة العمل الحكومي.

وأوضحت الهيئة في بيان أن هذه الجلسات مثلت منصة حوارية فاعلة جمعت ممثلي وحدات الموارد البشرية والتطوير المؤسسي في الجهات الحكومية مع نخبة من الخبراء والمختصين، حيث جرى استعراض الملاحظات والمقترحات الفنية ومناقشتها بعمق ومهنية، بما يضمن بناء أطر كفايات واضحة قابلة للقياس ومرنة في التطبيق.

وأكدت الهيئة أن المشروع يأتي انسجاما مع توجهات تحديث الإدارة العامة، وترسيخ التحول نحو إدارة موارد بشرية قائمة على الكفايات، بما يدعم عمليات الاستقطاب والتعيين وتقييم الأداء والتطوير المهني وتخطيط المسار الوظيفي، ويعزز مبادئ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص في الخدمة العامة.

وبينت الهيئة أنها ستباشر خلال المرحلة المقبلة مراجعة المخرجات النهائية للجلسات، وإدماج التغذية الراجعة الواردة من المشاركين، تمهيدا لاعتماد الأطر بصيغتها النهائية وإصدار الأدلة الإرشادية الناظمة لتطبيقها في مختلف الدوائر الحكومية.

بترا

أمانة عمان: صيانة أنفاق وجسور في 24 تقاطعا

عمان 18 شباط (بترا)- باشرت أمانة عمان الكبرى بصيانة عدد من الأنفاق والجسور في 24 تقاطعا مروريا موزعة على عدة محاور رئيسية داخل حدود العاصمة عمان، وذلك في إطار جهودها لرفع كفاءة البنية التحتية وتحسين مستوى السلامة المرورية والمشهد الحضري للمدينة.

وأوضحت "الأمانة" في بيان أن تنفيذ أعمال الصيانة يأتي ضمن عطاء مخصص بلغت قيمته 349200 دينار، إضافة إلى بند احتياطي بقيمة 20000 دينار، فيما تمتد مدة تنفيذ المشروع إلى 180 يوما.

وأشارت "الأمانة" إلى أن المشروع يتضمن صيانة الجدران والأسقف للأنفاق والجسور، واستبدال "الدرابزينات" المتضررة، وتعويض "الجبات" الخرسانية المفقودة، وصيانة فواصل التمدد، إلى جانب أعمال التنظيف بالقذف الرملي والمائي، ودهان الأسطح الخرسانية والمعدنية وفق أفضل الممارسات والمواصفات الهندسية، بما يضمن إطالة العمر الافتراضي للأصول وتحسين المظهر الحضري للتقاطعات.

وبينت أن مواقع العمل تتوزع على محاور رئيسية في عمان، من بينها شوارع: الجيش، والمدينة المنورة، والأردن، والقدس، ووصفي التل، والملك عبدالله الثاني، والحزام الدائري، إضافة إلى مواقع متفرقة تشمل أنفاقا وجسورا حيوية تشهد كثافة مرورية عالية.

وأكدت الأمانة أن المشروع ينسجم مع غايتها الاستراتيجية المتمثلة في إنشاء منظومة طرق عصرية ومنظمة وآمنة، وهدفها الاستراتيجي في تحسين وتطوير شبكة الطرق والبنية التحتية والتقاطعات وإدامتها، وتعزيز السلامة العامة، وتحسين تجربة مستخدمي الطريق.

وأوضحت أنه سيتم تنفيذ أعمال إضافية عند الحاجة ضمن مخصصات البند الاحتياطي، وبحسب أولويات السلامة ومتطلبات الواقع المروري أثناء فترة التنفيذ.

بترا

طقس بارد اليوم وارتفاع حتى السبت

عمان 19 شباط (بترا)- تنخفض درجات الحرارة قليلاً، اليوم الخميس، لتسجل حول معدلاتها العامة لمثل هذا الوقت من السنة؛ ويكون الطقس باردا في أغلب المناطق، ولطيف الحرارة في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وهناك فرصة لفترة قصيرة في ساعات الصباح الباكر لهطول أمطار خفيفة في أجزاء محدودة من شمال ووسط المملكة. وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحيانا في مناطق البادية.

وتحذر الأرصاد الجوية في تقريرها من تدني مدى الرؤية الأفقية في ساعات الصباح الباكر بسبب الضباب فوق المرتفعات الجبلية العالية وأجزاء من السهول.

وبحسب التقرير يطرأ يوم غدٍ الجمعة، ارتفاع ملموس على درجات الحرارة، ويكون الطقس مشمسًا ولطيف الحرارة في أغلب المناطق، ودافئًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة تنشط أحياناً مثيرة للغبار خاصة في مناطق البادية.

ويطرأ السبت، ارتفاع قليل آخر على درجات الحرارة، ويكون الطقس مشمسًا ولطيف الحرارة في أغلب المناطق، ودافئًا في مناطق البادية والأغوار والبحر الميت والعقبة، وتكون الرياح جنوبية شرقية تتحول في ساعات ما بعد الظهر إلى شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

اما الأحد، يطرأ انخفاض ملموس على درجات الحرارة؛ ويكون الطقس باردا نسبيًا في أغلب المناطق، ودافئا نسبيًا في الأغوار والبحر الميت والعقبة، مع ظهور الغيوم على ارتفاعات منخفضة، ويحتمل في ساعات المساء هطول أمطار خفيفة في أجزاء محدودة من شمال المملكة، وتكون الرياح شمالية غربية معتدلة السرعة تنشط أحياناً.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم بين 14- 7 درجات مئوية، وفي غرب عمان 12 - 5، وفي المرتفعات الشمالية 10- 5 ، وفي مرتفعات الشراة 12 - 6 ، وفي مناطق البادية 20 - 5، وفي مناطق السهول 15 - 7 ، وفي الأغوار الشمالية 22- 10، وفي الأغوار الجنوبية 24- 13 ، وفي البحر الميت 23- 12، وفي خليج العقبة 24 - 12 درجة مئوية.

بترا